مجلة الواحات للبحوث والدراسات
ELWAHAT Journal for Research and Studies
Available online at :https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/2
المجلد 15 العدد2 (2022): 373– 392 ISSN : 1112- 7163 E-ISSN: 2588-1892

المهاجرون غير الشرعيين في الجزائر– الواقع والتداعيات–

Illegal Immigrants in Algeria: Reality and Repercussions

زهرة واعمر[1]، رابح نهائلي[2]

1– جامعة غرداية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر السياحة ،الإقليم والمؤسسات
ouamar.zahra@univ-ghardaia.dz

2– جامعة غرداية،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مخبر السياحة ،الإقليم والمؤسسات
nehaili.Rabah@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2021/03/14 تاريخ القبول: 2021/01/27 تاريخ النشر :2022/12/14

ملخص:

الجزائر بحكم موقعها الإستراتيجي من حيث إطلالها على البحر الأبيض المتوسط من جهة وباعتبارها بوابة إفريقيا من جهة ثانية، شهدت نزوح أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين من دول الجوار على الحدود الجنوبية بشكل لافت خاصة في السنوات الأخيرة، مما ساهم في الانتشار الواسع لظاهرة الإجرام المنظم بمختلف صوره، فضلا عن الإرهاب الذي يضرب بقوة في منطقة الساحل.

في هذا السياق جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على ظاهرة المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر من حيث تبيان أسبابها، آثارها على استقرار وأمن الجزائر وعلى المنطقة ككل، وكذا البحث عن الإستراتيجية التي يتعين على الدولة اتخاذها لمجابهة هذه الظاهرة الخطيرة.

وقد توصلنا في بحثنا هذا إلى أن التعاون الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية هو مسؤولية الجميع، وأصبح أكثر من ضرورة لتشابك جريمة المهاجرين غير الشرعيين والجريمة المنظمة، فكلتا الجريمتين تشكلان الخطر الأكثر تهديدا لمنظومة الأمن الوطني الجزائري بصفة خاصة والدولي بصفة عامة.

كلمات دالة: مهاجرون، غير الشرعيين، نزوح، جريمة منظمة، إستراتيجية.

المؤلف المرسل: زهرة واعمر: zahraouamar54@gmail.com

Abstract:

Because of its strategic location, Algeria has lately witnessed the displacement of large numbers of illegal immigrants from the southern borders' neighboring countries. This contributed to the widespread of the organized-crime's phenomenon in its various forms, and terrorism that hits hard in the coastal zone.

In this vein, this study aims to shed light on the illegal immigration in Algeria through indicating its causes, its effects on the country's stability and security and the whole region. It also searches for the strategy to be taken to confront this dangerous phenomenon. As a conclusion, the international cooperation in combating illegal immigration is everyone's responsibility. This cooperation is more necessary than ever due to the intertwining of the two crimes: illegal immigration crime and organized crime, that threaten the Algerian national security system in particular and the international community in general.

Keywords: immigrants, illegal, displacement, organized-crime, strategy.

مقدمة:

إن ما تشهده العديد من الدول الإفريقية من نزاعات مسلحة وحروب أهلية، وفقر ومجاعة واضطهاد عرقي وديني وسياسي، كانت الهجرة غير الشرعية ملجأ للعديد من النازحين، حيث شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة نزوح أعداد كبيرة للمهاجرين غير الشرعيين فحسب بعض التقديرات تستقبل الجزائر في اليوم الواحد أكثر مما يستقبله كامل الاتحاد الأوروبي.

والملاحظ أن المهاجرين من دول جنوب الصحراء ودول الساحل الذين يدخلون الجزائر بطريقة غير شرعية، نسبة كبيرة منهم تقرر الاستقرار في الجزائر نظرا لما تزخر به من ثروات طبيعية كبيرة واستقرار أمني بالمقارنة مع دول الجوار، فهي دولة عبور وفي ذات الوقت دولة استقبال وتسبب ذلك في انتشار واسع لمختلف صور الجريمة المنظمة والإرهاب التي أضحت خطرا يهدد النسيج المجتمعي، والاقتصادي، والسياسي، والأمني للدولة، بل للمنطقة ككل.

فغالبية المهاجرين غير الشرعيين يلجئون إلى شبكات مختصة في مجال تهريب المهاجرين بغرض تنظيم خروجهم إلى الدول التي يرغبون للانتقال إليها وذلك مقابل مبالغ مالية، ما أدى إلى ارتفاع

عدد الشبكات المختصة في هذا المجال بحرا، برا، جوا، وقد امتد أثرها حتى للسكان الأصليين، (ظاهرة ما اصطلح عليه في الجزائر "بالحرقة").

كما أدى تواجد العدد المتزايد للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة على الأراضي الجزائرية إلى انتشار وظهور الكثير من الأوبئة والأمراض والآفات الاجتماعية.

ولمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة تبنت الجزائر إستراتيجية تعتمد على محورين الوقاية والمكافحة وذلك بالتنسيق مع مختلف دول الجوار، وحتى مع دول الضفة الشمالية، من خلال سن قوانين الهجرة والإقامة الشرعية، وإبرام العديد من اتفاقيات التعاون الأمني والقضائي الثنائية والمتعددة الأطراف.

إشكالية الدراسة:

نظرا لخطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على استقرار وأمن الجزائر، خاصة في ظل حالة الاضطرابات الاجتماعية والنزاعات المسلحة التي تشهدها دول الجوار، وحالة التجاذبات الخطيرة بين الدول العظمى حول الوضع في ليبيا، فإن الإشكال الذي نراه جديرا بالبحث هو:

ما الإستراتيجية التي يتعين على الدولة الجزائرية أن تعتمدها لمجابهة تداعيات المهاجرين غير الشرعيين على الاستقرار والأمن خاصة في ظل الأوضاع الأمنية الحساسة التي تشهدها دول الجوار؟

فرضية الدراسة: تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن مكافحة أي صورة من صور الجريمة المنظمة بما فيها جريمة تهريب المهاجرين بطريقة غير شرعية، تعتمد أساسا على التعاون الدولي في المجال الأمني والقضائي، وأنها مسؤولية الجميع.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية دراسة هذا الموضوع في البحث عن الإستراتيجية الفعالة لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية كونه من مواضيع الساعة، التي أضحت تشكل خطرا محدقا، نظرا للتداعيات الخطيرة التي تترتب عن البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية على المستوى الوطني، والإقليمي، والدولي.

الدراسات السابقة:

اعتمدنا في هذا البحث على الدراسات السابقة التالية:

– محمد سمير عياد، عبد الحق بوسماحة، الهجرة الدولية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مداخلة بالملتقى الوطني العلمي حول الهجرة غير الشرعية: رؤية قانونية في الواقع والتحديات، 2019/11/12، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، معهد الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، حيث تناول دوافع الهجرة غير الشرعية وتطرق إلى الجهود الوطنية والدولية لمكافحة هذه الظاهرة.

– سارة بوحادة، تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020، حيث تناولت أسباب وآثار الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري وإستراتيجية مكافحتها.

الملاحظ أن هذه الدراسات السابقة بما فيها دراستنا تشترك في العناصر الأساسية لموضوع البحث (ماهية الهجرة غير الشرعية وآثارها، وإستراتيجية مكافحتها)

خطة الدراسة: كانت دراستنا لهذا الموضوع وفق خطة من مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وأسبابها وآثارها، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه ضرورة تحديث إستراتجية الجزائر لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي لإعطاء التوصيف القانوني لمفهوم الهجرة غير الشرعية، المهاجرين غير الشرعيين، تهريب المهاجرين، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي لتحليل سياسة الجزائر لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها.

نتناول في هذا المبحث الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، لتحديد بعض المفاهيم الأساسية، كما نتناول الاثار المترتبة عن نزوح أعداد كبيرة من سكان دول الجوار على الحدود الجنوبية خاصة إلى الجزائر، وذلك من خلال مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

بداية يجب ضبط المصطلحات القانونية لكل من الهجرة غير الشرعية، المهاجرين غير الشرعيين، تهريب المهاجرين، لتمييزها عن بعضها البعض وعن المصطلحات المشابهة، تجنبا لأي

لبس أو تداخل في المعنى، وترتيبا للمسؤولية القانونية، فوضعية المهاجر غير الشرعي تختلف عن وضعية اللاجئ، وهذا ما سوف نتناوله في المطلب الأول، أما العوامل التي ساهمت في الهجرة نحو الجزائر نتناولها في المطلب الثاني.

الفرع الأول/ تعريف الهجرة غير الشرعية: الهجرة غير الشرعية تعني انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا (كريفيف الأطرش، فتحي عكوش، 2016، ص 270).

* كما عرفها المكتب الفيدرالي بأنها: " الهجرة السرية أو غير الشرعية هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقية الدولية والقوانين الوطنية"

وعلى هذا الأساس يقصد بالمهاجرين غير القانونيين:

– الأشخاص الذين يعبرون الحدود خلسة على الرقابة المفروضة.

– الأشخاص الذين يدخلون الإقليم بطريقة قانونية وبترخيص إقامة ثم يمددون إقامتهم عن المدة المحددة.

– الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد ويخالفون هذا العقد سواء بتخطي المدة المحددة له أو القيام الغير مرخص له بموجب العقد (حميد محديد، 2019، ص ص 6 – 7).

* وعرفها القانون الجزائري حسب الأمر 211/66 المؤرخ في 21 جويلية 1966 الهجرة غير الشرعية هي: "دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو وثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل" (صليحة بن كداس، 2019، ص4).

وعموما يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية بأنها: " المساس بالسيادة الإقليمية لدولة المهجر بفعل قيام المهاجرين بالدخول أو التسلل أو الإقامة غير المشروعة بها، بغية تحقيق منافع شخصية بمخالفة القوانين والنظم المعمول بها في شأن نظم تأشيرات الدخول والإقامة في دول المهجر".

والهجرة غير الشرعية تأخذ مسميات عدة منها الهجرة السرية لكونها تتم بشكل سري، ويسميها البعض الآخر بالحراقة وهم الذين يهاجرون سرا ويحرقون ماضيهم ويتسللون في ظلام الليل، كما يطلق عليها البعض الهجرة غير القانونية، والبعض الآخر الهجرة غير النظامية (حسن حسن الإمام سيد الأهل، 2014، ص 30).

الفرع الثاني / تعريف المهاجرين غير الشرعيين: عرفت الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم المهاجرين بشكل عام في المادة الثانية في الفقرة "أ" على أنهم:

" الأشخاص الذين يعملون أو قد عملوا في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم" (كريفيف الأطرش، فتحي عكوش، ص270).

عموما يمكن تعريف المهاجر غير الشرعي بأنه:

" الشخص الذي يتمكن من دخول إقليم دولة المهجر بطريقة غادرة، أو يتواجد بإقليمها بصفة غير مشروعة بمخالفة قوانين ونظم تأشيرات الدخول والإقامة فيها بحثا عن حياة أفضل (حسن حسن الإمام سيد الأهل، ص 35)

الفرع الثالث/ تهريب المهاجرين: عرف المشرع الجزائري في المادة 303 مكرر 30 فقرة 1 من الأمر رقم 09-01 المعدل والمتمم لقانون العقوبات تهريب المهاجرين على أنه:

"يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى" (القانون رقم 09-01 مؤرخ في 25 فبراير 2009، ص7).

ما يلاحظ من خلال هذا التعريف أن المشرع حدد السلوك الإجرامي لجريمة تهريب المهاجرين في تدبير الخروج غير المشروع دون التطرق إلى الدخول غير المشروع من وإلى الجزائر، لذا حبذا لو قام المشرع بإدراج المصطلحين معا (كريمةكاشر، 2019، ص18).

الفرع الرابع/ تعريف اللاجئ: عرفت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين سنة 1951 في المادة الأولى الفقرة 2 اللاجئ بأنه:

"كل شخص يوجد نتيجة أحداث بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد" (عقبة خضراوي، ص 30).

المطلب الثاني: انعكاسات (اثار نزوح المهاجرين غير الشرعيين على الدولة الجزائرية).

تسبب التواجد غير الشرعي للمهاجرين في آثار خطيرة وعديدة على مختلف المستويات نذكر منها على سبيل المثال:

الفرع الأول/ على المستوى الاقتصادي : إن كثرة المهاجرين بطريقة غير شرعية يؤثر سلبا في معدل النمو الاقتصادي بسبب انخفاض فرص تكوين الرأسمال الوطني اللازم للاستثمار، كما هو ملاحظ المهاجرين غير الشرعيين يقبلون العمل بأقل الأجور بسبب الحاجة إلى الاستقرار وبالتالي

مزاحمة المهاجرين غير الشرعيين لليد العاملة المحلية، ما يؤدي إلى خلق بطالة واستنزاف احتياطي الدولة من النقد الأجنبي بسبب تحويلها إلى عائلاتهم في بلدانهم الأصلية (عبد الله سعود السراني، 2010، ص108) ، كما يؤدي أيضا إلى انتشار البطالة في المجتمع الجزائري والضغط على المرافق العامة والخدمات الأساسية، تزايد جرائم تبييض الأموال (عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك2014، ص 82)، وتزوير العملة الصعبة والوثائق الرسمية خاصة بعد تمركز المهاجرين في مناطق العبور وتبنيهم لأسلوب الجريمة المنظمة (سارة بوحادة، ص 147).

الفرع الثاني/ على المستوى الاجتماعي والصحي: ترتب على الهجرة غير الشرعية آثارا اجتماعية خطيرة على المجتمع الجزائري جراء تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين يتجلى هذا من خلال:

– مشكلة الاندماج لدى المهاجرين مع المجتمع الجديد والتكيف معه، وانتشار مختلف الآفات الاجتماعية استهلاك المخدرات والمتاجرة بها وظهور أقليات ذات نزعة دينية خاصة في مناطق الجنوب (علي هاشم يوسفات، 2018، ص198)

– ظهور الأحياء العشوائية حيث تتدنى الخدمات الضرورية وتتدهور صحة البيئة.

– دخول عادات غريبة على المجتمع في مختلف المدن الجزائرية وانتشار التسول والتسكع والبطالة (عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، ص 83).

– الإخلال بالبناء الديمغرافي فنجد اختلال في التوازن السكاني بسبب زيادة المهاجرين غير الشرعيين في المجتمع الجزائري خاصة في الجنوب، هناك إحصائيات تشير إلى وجود أكثر من 34 جنسية في منطقة تمنراست وإليزي، وبالتالي ظهور أقليات وعرقيات وديانات دخيلة عن المجتمع الجزائري، تمارس الطقوس الوثنية والشعائر المسيحية المؤثرة على الهوية والثقافة الوطنية (يوسف مسعودي، ص 147).

– إن المهاجرين غير الشرعيين لا تتوفر لديهم الإمكانات اللازمة لنفقات العلاج وغالبيتهم لا يدخلون في مظلة التامين الصحي، قد تؤدي هذه الحالة إلى انتشار الأوبئة والأمراض مثل الايدز والسارس والتهاب الكبد الوبائي (عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، ص 83).

الفرع الثالث/ على المستوى السياسي والأمني: يؤدي العدد المتزايد للمهاجرين غير الشرعيين إلى نتائج خطيرة على المستويين السياسي والأمني، يمكن أن نوجز بعضها فيما يلي:

– تكوين أقليات مقيمة إقامة غير شرعية، مما قد يترتب عليه مستقبلا مطالبة بلد المنشأ بحقوق الجاليات.

– التطرف الفكري وزعزعة الاستقرار السياسي نتيجة الفراغ الذي يعاني منه غالبية المهاجرين غير الشرعيين.

– تهيئة جموع المهاجرين غير الشرعيين بصورة أكبر للمشاركة في الاضطرابات والقلاقل السياسية للتنفيس عن مشاعر الغضب المكبوتة لديهم.

أما فيما يخص الآثار الأمنية تتضح من خلال ما يلي:

– تهديد الأمن الوطني والسياسي من خلال إمكانية زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين ما يؤدي إلى ظهور خلايا إرهابية للإحداث نزاعات في الدول المستقبلة للمهاجرين، وظهور الأفكار المتطرفة وانتشار الأسلحة والمتفجرات لزعزعة أمن الدولة (عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، ص 81).

– نقل الأشخاص عبر شبكات متنوعة والاتجار بهم لتوفير احتياجاتهم الخاصة، وهذا ما يصعب مراقبتهم وظهور توترات وصراعات بينهم وبين نظم الحكم أو بينهم وبين الجماعات الإثنية المتواجدة في المنطقة مما قد يؤدي إلى حرب أهلية تهدد الأمن الوطني الجزائري (سارة بوحادة، ص 146).

– المهاجرون غير الشرعيين يميلون إلى تكوين جماعات إجرامية تجرفهم لارتكاب جرائم السرقة والقتل لإشباع رغباتهم وطموحاتهم (رؤوف قميني، ص100).

المبحث الثاني: ضرورة تحديث إستراتجية الجزائر لمواجهة الهجرة غير الشرعية

في الآونة الأخيرة تشهد الحدود الجزائرية حالة من التوتر والاستقطاب غذته مصالح الدول العظمى، وطموحات الجماعات الإرهابية، وجماعات الإجرام المنظم العابر للحدود، ومما زاد من حدة الخطر على أمن واستقرار البلد، النزوح الكبير لأعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين خاصة من الحدود الجنوبية التي تمتد لمسافات طويلة جدا، ومنه أصبح من الضروري أن تراجع الدولة الجزائرية إستراتيجيتها تجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لأنها تعد العامل الأكثر تأثيرا في انتشار وتوسع مختلف الصور الأخرى للجريمة المنظمة.

فهل القوانين المتعلقة بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم كافية لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، أم يتعين على الدولة الجزائرية البحث عن سبل وآليات أخرى تمتد للتعاون مع دول الجوار، وحتى بالتعاون على المستوى الإقليمي والدولي، هذا ما سوف نبحثه من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: القوانين المتعلقة بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم.

إن حركة تنقل وإقامة وحتى عمل الأجانب من دولة لأخرى أو حتى داخل الدولة ذاتها تكفلها جميع القوانين والاتفاقيات الدولية، لكن ذلك مرتبط بمجموعة من الأطر والضوابط القانونية، التي تراعي التوازن بين سيادة الدولة وخصوصية المجتمعات من جهة، ومن جهة أخرى تكفل للأجنبي بعض حقوق الهجرة والتنقل والإقامة والعمل في دولة أجنبية.

هذا ما سوف نتناوله في هذا المطلب من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول / القانون رقم 11/08 (شروط دخول وإقامة وتنقل الأجانب إلى الجزائر):

القانون 11/08 المؤرخ في 25 يونيو2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، يحدد وضعية الأجانب في الجزائر من حيث ضبط إجراءات دخولهم وإقامتهم، وتنقلاتهم (القانون 11/08 المؤرخ في 25 يونيو2008)، وقد جاء لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية لأعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين الذين توافدوا بأعداد كبيرة جدا من الحدود الجنوبية، وخلف ذلك آثارا بالغة الخطورة من انتشار الإمراض المعدية المتنقلة، ومختلف صور الجريمة المنظمة كتسويق العملة المزورة، تجارة المخدرات، تهريب السلع وغيرها (رضا هميسي، ص 2).

ويعتبر أجنبي في مفهوم هذا القانون، كل فرد يحمل جنسية غير الجنسية الجزائرية أو الذي لا يحمل أية جنسية (المادة 3 من القانون 11/08).

وبذلك فالأجنبي هو الشخص الذي لا تربطه بالدولة الجزائرية أية رابطة قانونية أو سياسية ولا يتمتع بأي حق من حقوق المواطنة كالحق في الانتخاب والترشح والاستفادة من حق التوظيف في المرافق الإدارية التابعة للدولة التي يقيم على أراضيها.

والمشرع الجزائري يكفل للأجانب حرية الدخول إلى الإقليم الجزائري والخروج منه، وفقا للإجراءات القانونية، ولقواعد ومبادئ القانون الدولي كمبدأ المعاملة بالمثل، كما يكفل لهم التنقل بحرية في إطار قوانين الجمهورية.

الفرع الثاني / جهود الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار دول الساحل:

اتخذت الهجرة غير الشرعية في الجزائر طابعا جديدا خلال السنوات القليلة الماضية، فإذا كانت أواخر عام 2000 تميزت بالهجرة المتواصلة على وتيرة ثابتة، فإنها بحلول سنة 2010 تغيرت وباتت أكثر تعقيدا مما استلزم وظيفة توفير مساحة للمهاجرين وما يتبعها من وظيفة العبور.

ومن المفيد في هذا الصدد أنه وفق الدراسة التي أجرتها منظمة العمل الدولية في عام 2006 حول الهجرة غير الشرعية في المغرب والجزائر وتونس، فإن عدد المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر وصل إلى أكثر من 90.000 مهاجر يضاف إليها 138 لاجئا، وانطلاقا من هذا اعتمدت الجزائر في مقاربتها لمكافحة الظاهرة بالتركيز على دول الجوار وبالأخص دول الساحل الإفريقي وجنوب الصحراء التي تتقاسم معها مصالح إستراتيجية وتعمل سويا على التصدي للظاهرة (رياض هويلي، 2018).

كما سعت إلى بلورة تصور استراتيجي يتماشى مع ظروف المرحلة المقبلة، وعلى هذا الأساس عكفت بمعية النيجر ومالي وموريتانيا على معالجة ثلاث ملفات رئيسية كانت محور لقاءات وزراء الخارجية والدفاع في ثلاث اجتماعات بخثية أمنية تعاونية (نور الهدى بسايح، سلطانة بوزيان، 2016/2015، ص 89).

– ملف إعلان قيام دولة الأزواد.

– ملف الجماعات الإرهابية التي سيطرت على مناطق شمال مالي.

– ملف اللاجئين والنزوح نحو دول الشمال الإفريقي ومنها الجزائر على الخصوص

وعموما كانت إستراتيجية دول الساحل في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية مبنية على ما يلي (طه علي احمد ،2018):

– مراقبة وتأمين الحدود كإجراء وقائي يمنع أي حركة أسلحة أو نزوح.

– تشجيع لجنة الأركان العملياتية المشتركة ووحدة الاتصال والتنسيق على مواصلة جهودهما لضمان تنسيق أفضل في مجال مكافحة الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للأوطان بما فيها شبكات تهريب المخدرات.

– تعزيز التعاون والمساعدة سيما في مجالات "العدالة والجمارك وشرطة الحدود ومكافحة تبييض الأموال والمتاجرة بالمخدرات وبالبشر".

– عدم جهود التكامل وإحداث انسجام من أجل تحقيق الأمن والتنمية.

– إطلاق مبادرات مشتركة بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود وقد يتعلق الأمر بتنظيم دوريات مشتركة.

المطلب الثاني / إستراتيجية الجزائر لمجابهة الهجرة غير الشرعية:

واجهت الجزائر الجريمة المنظمة بصورة عامة وجريمة الهجرة غير الشرعية بصفة خاصة، باعتبارها واحدة من الصور البارزة لها من خلال العديد من الإجراءات والتدابير القانونية سواء على المستوى الوطني، أو الإقليمي أو الدولي، ويمكن عرض تجربتها في هذا الشأن كما يلي:

الفرع الأول / مجابهة الجزائر للهجرة غير الشرعية على المستوى الدولي والإقليمي:

أولا / على المستوى الدولي: يتجلى دور الجزائر في مجابهة الجزائر للهجرة غير الشرعية على المستوى الدولي، من خلال التصديق (الجريدة الرسمية العدد 9 بتاريخ 2002/02/10، والعدد 69 الصادر بتاريخ 2003/11/12) على العديد من الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن، فضلا عن قبول انضمامها لكثير من المنظمات الدولية التي تعنى بقضايا السلم والأمن والهجرة، كمنظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، والمنظمة الدولية للهجرة غير الشرعية وغيرها.

فلقد ساهمت المنظمات الدولية، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة بمجهودات كبيرة لمكافحة كافة صور الإجرام الدولي وفي مقدمتها الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث سارعت إلى إبرام العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية في هذا الشأن ولعل أهمها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة "باليرمو".

ونظرا لخطورة هذا النوع من الجرائم أي جريمة تهريب المهاجرين بطريقة غير شرعية، فقد كانت محل اهتمام منظمة الأمم المتحدة من خلال إضافة بروتوكول خاص (يتعلق هذا البروتوكول الأول بمنع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء الأطفال)، ملحق اتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة" باليرمو " لعام 2000 لمكافحة ومنع تلك الجرائم (وسيلة بوحية، 2015 /2016، ص35).

وقد اعتمدت منظمة الأمم المتحدة البروتوكول الثاني المكمل لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية باليرمو 2000، وهذا البروتوكول يتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر

والبحر والجو، حيث نص على وجوب أن تتخذ الدول تدابير فعالة، واتخاذ نهج دولي فعال عن طريق التعاون وتبادل المعلومات وتدابير أخرى مناسبة على الأصعدة الوطنية لمكافحة هذه الجريمة. كما نذكر في هذا السياق القرار الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1995- 10 المؤرخ في 1995/07/24 والمتعلق بعمل العدالة الجنائية ضد تهريب المهاجرين غير الشرعيين الذي تقوم به المنظمات الإجرامية في الكثير من دول العالم، خاصة وأن هناك العديد من الدول لا تنص في تشريعاتها الجنائية على هذه الجريمة، أو لديها نقص في النصوص القانونية في هذا الشأن (وسيلة بوحية، ص70).

ولم يقتصر دور الأمم المتحدة على اتفاقية الجريمة المنظمة "باليرمو لعام 2000 " والبروتوكولات الثلاثة الإضافية لمكافحة الجريمة المنظمة بل كان لها أيضا نشاط كبير وفعال في الدفع لإبرام معاهدات لها علاقة بمحاربة الإجرام المنظم، كمعاهدة تسليم المجرمين، واتخاذ قرارات كثيرة بشأن التعاون الأمني والقضائي بين الدول في العديد من المناسبات.

وتسعى المنظمة الدولية للهجرة – والتي تضم أكثر من 180 دولة تعمل خارج نظام الأمم المتحدة في مجال حماية كرامة كل المهاجرين وحقوق الإنسان للمهاجرين– إلى تطبيق المعايير الدولية الإجرائية المتعلقة بالحماية وتهدف إلى التخفيف من الهجرة غير الشرعية وسلبيتها وتبذل جهودا لحماية المهاجرين حتى في إطار محاربة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

وأما وكالة **اليونسكو** فقد خصصت قسما خاص بالهجرة الدولية من أجل القيام بالتحليل العلمي والتجارب الناجحة في هذا المجال كما تعمل على تقديم التوصيات لصانعي السياسات على المستوى الوطني والدولي وحتى الفاعلين الآخرين داخل المجتمعات من أجل توزيع التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق المهاجرين لعام 1990 وتطبيقها على المهاجرين غير الشرعيين وتدعوا إلى التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى المهتمة بقضايا الهجرة (رؤوف منصوري، 2004، ص ص 235- 236).

ثانيا/على المستوى الإقليمي: منذ الاستقلال كان للجزائر وعي وقناعة أن أمنها واستقرارها الداخلي مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن والاستقرار على المستويين الدولي والإقليمي، لذلك انتهجت سياسة التعاون الأمني والقضائي من خلال التصديق على أغلب الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت في هذا المجال والتي كانت على النحو التالي:

– اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للوقاية ومكافحة الإرهاب (اتفاقية الجزائر) من 12الى 14 يوليو سنة 1999.

– التوقيع على البروتوكول الخاص بمنع وضبط ومعاقبة الاتجار بالبشر ولاسيما النساء والأطفال.

– مبادرة مفوضية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الاتجار بالبشر في 16 يونيو 2009.

– خطة عمل مفوضية الاتحاد الإفريقي لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة (2008 – 2009).

– تعاون الأجهزة الوطنية الإفريقية المتخصصة في مكافحة المخدرات مع الانتربول (اجتماع "أروشا" في 2007).

هذا على الصعيد الإفريقي، أما على الصعيد العربي فكان من خلال:

– التعاون في مجال تسليم المجرمين وقد أبرمت الدول العربية اتفاقية في هذا الشأن (اتفاقية تسليم المجرمين لعام 1952) وأعادت الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة التأكيد عليه.

– إنشاء المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة عام 1960.

– الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية 1994 وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ سنة 1996.

– الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية في 12/21/ 2010، والتي دخلت حيز النفاذ في 05/ 10/ 2013.

الفرع الثاني / مجابهة الجزائر للهجرة غير الشرعية على المستوى الوطني:

استجابة لالتزاماتها الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية بصورة خاصة، والجريمة المنظمة والإرهاب بصورة عامة، صدقت الجزائر على العديد من المعاهدات في هذا المجال، وأدمجت ضمن قوانينها الداخلية كقانون العقوبات نصوصا وأحكاما تتعلق بمكافحة الهجرة غير الشرعية، مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، تمويل الإرهاب ...الخ. فضلا عن اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتنظيمية، واستحداث هيئة خاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية وهذا ما سوف نتناوله تباعا على النحو التالي:

أولا/ الإجراءات القانونية: جرم المشرع الجزائري تهريب المهاجرين، وأكد على ضرورة تحمل مرتكبيه المسؤولية الجنائية، واقر ظروف مشددة وأخرى مخففة تتماشى مع السياسة العقابية (فطيمة الزهرة فيرم، 2019، ص 20).

فقد أفرد المشرع الجزائري في قانون العقوبات قسما خاصا بتهريب المهاجرين (القسم الخامس مكرر2) تضمن القانون رقم09-01 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2009 الذي يجرم تهريب المهاجرين غير الشرعيين، من 10 سنوات وبغرامة مالية تصل إلى 1000.000 دج إذا كان بين الأشخاص المهربين قاصر أو تعريض حياة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له أو معاملتهم معاملة غير إنسانية أو مهينة (القانون رقم09-01 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2009 المتعلق بتهريب المهاجرين).

كما اتخذت الجزائر إجراءات قانونية وقضائية تصل إلى درجة الطرد لحماية حدودها البرية والبحرية من الذين يتخذون الجزائر منطقة عبور، وهذا ما نصت عليه المادة 36 من لقانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 جوان 2008 المعدل لقانون رقم 66-211 المتعلق بوضعية الأجانب في الجزائر (قانون رقم 08-11).

وجدير بالذكر أن قانون 08-11 استحدث العديد من الإجراءات والآليات- نتيجة استفحال ظاهرة نزوح العديد من الأجانب القادمين نحو الجزائر – اتسمت بالعزم والحزم دون أن تتخطى المعايير الدولية للمعاملة الإنسانية للأجانب (قانون رقم 08-11).

كما ميز المشرع الجزائري بين عقوبة الهجرة غير الشرعية وعقوبة تهريب المهاجرين التي تهدف إلى الربح غير المشروع، عكس الهجرة التي تكون بدافع ظروف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية (علي محمد. محمد حمودي، 2018، ص149).

ثانيا/ الإجراءات التنظيمية والإدارية: عملت الجزائر على تخصيص أجهزة أمنية وقائية لحراسة الحدود البرية والبحرية كحراس الحدود، حراس السواحل، شرطة الحدود.

1/حراس الحدود: هو جهاز تابع للدرك الوطني مهمته حراسة الحدود البرية الجزائرية ومحاربة الممارسات غير المشروعة كالتهريب، الهجرة غير الشرعية ونقاطه موزعة كما يلي:

– القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 02 بوهران الحدود الغربية المغرب.

– القيادة الجهوية لحرس الحدود ببجاية رقم 01 الحدود الشمالية تونس.

–القيادة الجهوية لحرس الحدود ببشار رقم 03 بوهران الحدود الجنوبية الغربية المغرب، موريتانيا الصحراء الغربية، مالي.

– القيادة الجهوية لحرس الحدود بورقلة رقم 04 الحدود الجنوبية الشرقية تونس وليبيا.

– القيادة الجهوية لحرس الحدود بقسنطينة رقم 05 الحدود الشرقية تونس.
– القيادة الجهوية لحرس الحدود بتمنراست رقم 06 الحدود الجنوبية إضافة الى مالي والنيجر (محمد سمير عياد. عبد الحق بوسماحة، ص 07).

وقد كان لحرس الحدود وأسلاك الأمن المختلفة في الجزائر دور بارز في المجال الوقائي والردعي لمكافحة الهجرة غير الشرعية وخاصة أمام طول الحدود الجزائرية البحرية والبرية وارتباط جريمة تهريب المهاجرين بالجريمة المنظمة كجريمة الاتجار بالبشر وجريمة تبييض الأموال وجريمة التهريب وتجارة الأسلحة وجرائم المخدرات وجرائم الإرهاب (علي محمد. محمد حمودي، 2018، ص 145).

2/حراس السواحل: هيئة تابعة لوزارة الدفاع تكمن مهمتها في مراقبة الحدود البحرية والتي تبلغ مساحتها 1200 كلم والتي تأسست في 25/جوان/ 1998 وتعمل على التصدي خاصة للهجرة غير الشرعية (محمد سمير عياد، عبد الحق بوسماحة، ص 08).

كما قررت القوات البحرية الجزائرية مضاعفة عدد حراس السواحل المكلفين بمراقبة الشريط الساحلي، والعمل على عصرنة تقنيات المراقبة مثل الاستطلاع الجوي الذي يسمح بتقصي آثار المهاجرين برا وبحرا (علي هاشم يوسفات، ص178).

3/ شرطة الحدود: تراقب عبور الأشخاص والبضائع ضمانا لأمن المنشآت المتواجدة داخل المطارات والموانئ وقمع الجريمة والتي تستخدم الطرق القانونية كالطرد، عن طريق قرار تصدره السلطات القضائية أو الإدارية بالنسبة للأجانب أو المتابعة القضائية للجزائريين، كما شرعت مديرية شرطة الحدود في تكوين اطاراتها ومسؤوليها عن طريق ملتقيات تكوينية تمت في كل من العاصمة، مغنية، اليزي، عنابة وتمنراست وذلك بهدف تنصيبهم على الفرق الجهوية الخاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية (محمد سمير عياد. عبد الحق بوسماحة، ص 08).

4/ الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية: أنشئ من طرف المديرية العامة للأمن الوطني عام 2006، هو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية في الولايات الحدودية للتحري ووضع استراتيجيه وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية، بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق يعمل على مكافحة الشبكات التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية ومكافحة تزوير وثائق الهجرة والإقامة غير القانونية (سارة بوحادة، ص150).

الفرع الثالث/ مدى فاعلية الجهود الدولية والجزائرية في القضاء على الظاهرة:

شهدت الجزائر منذ التدخل الفرنسي في مالي سنة 2013 تدفقا مستمرا للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل الصحراوي ووسط افريقيا، على الرغم من الاستراتيجية التي اعتمدتها سوءا على المستوى الوطني من خلال النصوص القانونية العقابية، او الامنية عن طريق حماية الحدود الجوية والبحرية، او على المستوى الإقليمي والدولي عن طريق ابرام اتفاقيات ثنائية في التنسيق بين المهاجرين، الا ان فعالية هذه الإجراءات محدودة جدا لم تعطي ابعادها الإيجابية، وهذا واضح من خلال وجود عدد كبير من المهاجرين الافارقة– نيجر –مالي– في كل ولايات الجزائر يتجولون في الشوارع والمحطات (أطفالا، نساء، شباب).كما نشرت منظمات حقوقية ان عدد المهاجرين الافارقة في الجزائر ب 100 الف مهاجر غالبيتهم من دولتي النيجر ومالي ومن 16 دولة، وتشير بعض الاحصائيات ان الجزائر تستقبل ما معدله 500 مهاجر يوميا. لذا يجب اشراك منظمات المجتمع المدني من اجل اقتراح آليات للحد من انتشار الظاهرة واحترام حقوق المهاجرين غير الشرعيين. كما يجب على المنظمات الإقليمية والدولية تكييف استراتيجياتها مع التطورات والتنوعات الأمنية الجديدة التي تعرفها الظاهرة، وزيادة السيطرة على المجالات البحرية عبر البحر الأبيض المتوسط والطرق البرية عن طريق توفير نظام الإنذار المبكر لرصد تحركات الأجانب.

خاتمة:

الجزائر بحكم موقعها المتميز فهي بوابة أوروبا، وبما تملكه من ثروات كثيرة ومتنوعة، ومساحة شاسعة جدا، أصبحت محط أنظار الكثير من شعوب المنطقة خاصة من دول الساحل الإفريقي، وذلك هروبا من ظروف الحياة القاسية جدا، حيث الجفاف والفقر والمجاعة وتفشي الأمراض التقليدية كالسل والطاعون وحتى الأمراض الجنسية كالسيدا والزهري وغيرهما.

هذه الظاهرة أي الهجرة غير الشرعية كانت عاملا أساسيا في انتشار وتوسع مختلف صور الجريمة المنظمة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية إلى تجارة الأسلحة، كما ساهمت حتى في سهولة حركة الجماعات الإرهابية ذلك أنها كانت بمثابة غطاء تتستر تحته هذه

الجماعات الإجرامية والإرهابية لتنفيذ جرائمها المختلفة تحت غطاء هروبها من العيش في ظروف مناخية قاهرة.

إن هذا الوضع سبب للجزائر مشاكل كثيرة كانت لها انعكاسات خطيرة جدا على البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، لذلك سعت الجزائر إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير القانونية لمجابهة هذه الجريمة الخطيرة، سواء من خلال المعاهدات المختلفة المبرمة في هذا الشأن، وذلك على المستويين الإقليمي خاصة دول الساحل ودول جنوب الصحراء، أو على المستوى الدولي.

هذا إلى جانب سن العديد من التشريعات الوطنية التي تضمنت نصوصا تتعلق بتنظيم حركة تنقل الأشخاص من والى الجزائر وكذا شروط إقامتهم وعملهم بها.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها ومازالت تبذلها الدول في مجال التعاون لمكافحة جريمة الهجرة غير الشرعية إلا أن هناك مجموعة كبيرة من العقبات تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة، منها شساعة حدود الجزائر مع دول الجوار، الاعتبارات الإنسانية خاصة لما يتعلق الأمر بمهاجرين فارين من جحيم الحياة وقسوة المناخ، تورط بعض دول الجوار في مساعدة المهاجرين لتنقلهم إلى الجزائر.

وقد توصلنا في بحثنا هذا إلى النتائج التالية:

النتائج:

– إن التعاون الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية أصبح أكثر من ضرورة لتشابك ظاهرة المهاجرين غير الشرعيين والجريمة المنظمة، فكلتا الجريمتين تشكلان الخطر الأكثر تهديدا لمنظومة الأمن الوطني الجزائري بصفة خاصة والدولي بصفة عامة، يشمل جميع المستويات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

– آثار وانعكاسات الهجرة غير الشرعية قد تمتد إلى كل دول العالم تقريبا، فليست هناك دولة بمنأى عن هذا الخطر الداهم، مما يجعل مسؤولية المكافحة مشتركة بيننا وبين الدول الأخرى في الضفة المقابلة من البحر، لأن هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين كثير منهم يفكر ويخطط للانتقال إلى الهجرة نحو أوروبا.

– رغم المجهودات الكبيرة التي بذلتها الدولة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلا أن الإحصائيات والأرقام التي تطالعنا بها الجهات الرسمية عن المهاجرين غير الشرعي النازحين إلى الجزائر من دول الجنوب في تزايد مستمر.

كما توصلنا في بحثنا هذا على التوصيات التالية:

التوصيات:

– إعطاء اهتمام أكثر لتنفيذ التزامات الدول الواردة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة جريمة الهجرة غير الشرعية والإرهاب ومختلف صور الجريمة المنظمة.

– رفع مستوى التعاون الأمني والقضائي بين دول الجوار لمحاصرة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

– مساعدة الدول الإفريقية التي ترزح تحت الفقر والجوع والأمية لتجاوز مشاكل المجاعة والظروف المناخية القاسية والنزاعات الداخلية، لأنها الدافع الأساسي للهجرة غير الشرعية.

آفاق البحث:

مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بصورة عامة، والجرائم المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، تقتضي توجيه البحث العلمي نحو مبادرات تقوم على منع التفكير في الهجرة أصلا بدلا من مجابهتها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

القوانين:

–الجريدة الرسمية العدد 9 بتاريخ 02/10/ 2002، والعدد 69 الصادر بتاريخ 12 / 11 / 2003.

–قانون رقم 09–01 مؤرخ في 25 فبراير 2009 يعدل ويتمم الأمر رقم 66–156 المؤرخ في 08 يونيو 1966 والمتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية، عدد ،15 صادر بتاريخ 08 مارس 2009.

–القانون 11/08 المؤرخ في 25 يونيو2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، الجريدة الرسمية العدد36، الصادرة بتاريخ 02 جويلية 2008.

–القانون القانون رقم09–01 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2009 المتعلق بتهريب المهاجرين.

ثانيا: المراجع:

1/الكتب:

–حسن حسن الإمام سيد الأهل، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسئولية الدولية وأحكام القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014.

–رؤوف قميني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية–دراسة تحليلية في ضوء القانون الجنائي الدولي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.

–عبد الله سعود السراني، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

–عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن،2014.

–عقبة خضراوي، حق اللجوء في القانون الدولي، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.

2/ المقالات العلمية:

–سارة بوحادة، تداعيات الهجرة غير الشرعية على الامن الجزائري، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 1، مستغانم،2020.

–كريفيف الأطرش، فتحي عكوش، الهجرة غير الشرعية، دوافعها وآليات معالجتها وطنيا ودوليا، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد الرابع، الأغواط، 2016.

–يوسف مسعودي، الآليات القانونية لمكافحة عمل المهاجرين غير الشرعيين على ضوء احكام القانون 81–10، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الثاني العدد 25، ادرار.

3/ المحاضرات:

–وسيلة بوحيه، الجريمة المنظمة، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر جنائي وعلوم جنائية، 2015 /2016.

4/ البحوث الجامعية:

–نور الهدى بسايح، سلطانة بوزيان، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماستر قسم العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر 2016/2015.

–رؤوف منصوري، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، الجزائر2004

5/ الملتقيات والندوات العلمية:

– علي هاشم يوسفات، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، الملتقى الدولي الأول حول واقع الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها، 16–17 أكتوبر 2018، المركز الجامعي صالحي أحمد بالنعامة، معهد الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

–كريمة كاشر، السياسة العقابية المنتهجة لمكافحة جريمة تهريب المهاجرين في ظل القانون رقم 09–01، الملتقى الوطني العلمي حول الهجرة غير الشرعية: رؤية قانونية في الواقع والتحديات، 2019/11/12، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، معهد الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

–حميد محديد، مفهوم الهجرة غير الشرعية والاقتصادية وأثارها الأمنية، الملتقى الوطني العلمي حول الهجرة غير الشرعية: رؤية قانونية في الواقع والتحديات، 2019/11/12، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، معهد الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

–رضا هميسي، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري، مداخلة ألقيت في الندوة العلمية حول الهجرة غير الشرعية، الأبعاد الأمنية والإنسانية، جامعة الحسن الأول، المملكة المغربية.

–صليحة بن كداس، الهجرة غير الشرعية من وإلى الجزائر، الملتقى الوطني العلمي حول الهجرة غير الشرعية: رؤية قانونية في الواقع والتحديات، 2019/11/12، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، معهد الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

–علي محمد. محمد حمودي، مدى نجاعة السياسة العقابية في مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، الملتقى الدولي الاول حول واقع الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها، 16–17 اكتوبر 2018، المركز الجامعي صالحي أحمد بالنعامة، معهد الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

–فطيمة الزهرة فيرم، التجريم والعقاب وفعاليتهما في مواجهة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، الملتقى الوطني العلمي حول الهجرة غير الشرعية: رؤية قانونية في الواقع والتحديات، 2019/11/12، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، معهد الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

–محمد سمير عياد. عبد الحق بوسماحة، الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، الملتقى الوطني العلمي حول الهجرة غير الشرعية: رؤية قانونية في الواقع والتحديات، 2019/11/12، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، معهد الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

6/ مواقع الانترنت:

– هويلي، دول الميدان تبحث خيارات التعامل مع 3 ملفات معقدة في شمال مالي، مقال منشور على موقع: https//fr.scribd.com تاريخ زيارة الموقع 30–04–2018، بتوقيت 19:24.

–طه علي احمد: تجمع دول الساحل والصحراء، دراسة عامة، مقال منشور على موقع سكرابيد. https//www.djazairess.com تاريخ زيارة الموقع 2018/04/25 بتوقيت 22:00.